

مجلس النيابة الخصوصية لبلدية تونس

مضمون من دفتر المفاوضات

الدورة الإستثنائية

جلسة يوم 17 ديسمبر 2015

الموضوع : حول برنامج الإستثمار البلدي لسنة 2016.

وبعد، في إطار تأمين متطلبات إعداد وتنفيذ البرنامج الجديد للتنمية الحضرية والحوكمة المحلية ومتطلبات ضبط البرنامج الإستثماري لسنة 2016، حيث تمّ ضمن الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 ضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، والذي يعتمد مقاربة جديدة في ضبط وتمويل ومتابعة إنجاز البرامج الإستثمارية البلدية تعتمد أساسا على منهجية تشاركية عند إعداد برنامجها الإستثماري وضمان إسهام مختلف مكونات المجتمع المدني خلال مراحل الإعداد والتنفيذ والتقييم.

ويستند البرنامج الإستثماري الجديد إلى مبادئ تهدف إلى ضمان حسن استعمال الأموال العمومية في الأغراض المخصصة لها وإلى إستحداث البلديات على الإستغلال الأمثل لقدراتها المالية وللطاقة الجبائية المتاحة لديها، علاوة على الرفع من مردودية إستثماراتها ومن قدراتها للتصرف بما يمكن من تلبية أكبر قدر ممكن من الإحتياجات المتنامية لمتساكنيها وخاصة المتصلة بتطوير البنية الأساسية للمدن وتحسين الإطار الحياتي للمواطنين، مع فسخ مجال من الحرية أمام البلديات لتحديد إختياراتها وتصوراتها الأساسية الملائمة لها ولضبط مختلف مكونات برنامجها التنموي في إطار مقاربة تشاركية وضمان تناسقها مع التوجهات العامة والخصوصية للتخطيط الوطني والجهوي وانصهارها صلبه.

لذلك تم في مرحلة أولى عقد جلسة عمل مع السادة رؤساء الدوائر البلدية بتاريخ 27 أكتوبر 2015 بحضور مختلف الإدارات الفنية المكلفة بإعداد وتنفيذ المشاريع لتجسيم وتوضيح مقتضيات الأمر الجديد المنظم للمخطط الإستثماري البلدي ورؤية البلدية في خصوص اعتماد التشاركية يتمخض عنها صياغة برنامج استثماري بلدي تشاركي يعرض على مجلسكم الموقر خلال هذه الدورة الإستثنائية.

ولهذا الغرض، إلتأمت خلال الفترة المتراوحة بين 28 أكتوبر و11 نوفمبر 2015 جلسات بالدوائر البلدية بحضور المواطنين ومختلف مكونات المجتمع المدني، تم من خلالها إقتراح المشاريع الممكن إنجازها بكل دائرة بلدية خلال سنة 2016 وذلك بترتيبها حسب الأولوية.

هذا وبتاريخ 14 ديسمبر 2015، إنعقدت جلسة مشتركة بين لجنة الشؤون الإدارية والمالية ولجنة الأشغال والتهيئة العمرانية التي تم من خلالها مناقشة المشاريع المقدمة من قبل المواطنين والمجتمع المدني بكل دائرة وتمت دراستها وتحديد الخطة التمويلية لإنجازها . هذا، وقد بلغت الكلفة الجمالية للمشاريع البلدية المزمع برمجة إنجازها ضمن مخطط الإستثمار السنوي لسنة 2016 بما قدره 52.435.323 د حسب الخطة التمويلية التالية :

- تمويل ذاتي (موارد ذاتية) : 41.685.657 د .
- منح صندوق القروض : 3.613.337 د .
- قروض من صندوق القروض : 6.582.945 د .
- منح أخرى : 553.384 د .

وعلى هذا الأساس، الرجاء من مجلس النيابة الموقر التداول في الموضوع والتفويض لرئيس النيابة الخصوصية القيام بالإجراءات اللازمة لإنجاز المخطط الإستثماري البلدي لسنة 2016 حسب خطة التمويل المشار إليها أعلاه .

رأي لجنة الشؤون الإدارية والمالية
الموافقة

قرار مجلس النيابة الخصوصية
التأييد

مضمون من دفتر المفاوضات
إطلع عليه ثم أحيل

تونس في، 18 ديسمبر 2015

رئيس النيابة الخصوصية لبلدية تونس
بلدية تونس

